

حملة مفسدو السلام 2021 القائمة النهائية بأبرز 10 مفسدين للسلام في اليمن

المفسد العام لعملية السلام في اليمن:

- عبد الملك الحوثي، الزعيم العسكري والسياسي لجماعة أنصار الله «الحوثيين» [شمال اليمن]



بصفته زعيماً عسكرياً وسياسياً لجماعة الحوثيين، المعروفة باسم أنصار الله؛ فإن أفعاله في تأجيج الحرب التي بدأت في 2014، لا تزال تتسبب في المعاناة الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن. يتحمل عبد الملك الحوثي المسؤولية الأكبر عن عرقلة وإحباط الجهود المبذولة للتفاوض من أجل سلام دائم يضع نهاية للصراع اليمني. كما أفضت أفعاله لتعميق معاناة اليمنيين وسكان البلاد؛ فضلاً عن فشله في استخدام سلطته السياسية لتنفيذ الاتفاقيات الهادفة إلى وقف تصعيد القتال، ومن بينها اتفاقية ستوكهولم، واتفاق الرياض؛ فضلاً عن إفشال الجهود الجارية لتبادل الأسرى.

سجل خبراء الأمم المتحدة في تقاريرهم لأعوام 2017، 2021 وقوع العديد من الحوادث الناتجة عن الاستخدام العشوائي للذخائر والأسلحة في المناطق السكنية وبحق المدنيين في تعز ومارب. واستمرت هذه الحوادث المنسوبة لقوات الحوثي وصالح منذ 2017 وحتى الآن، رغم كونها انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني، وتهدد السلام والأمن في اليمن. كما سبق وأشار فريق الخبراء، إلى المنافسة الضارية بين رؤوس القيادة السياسية العليا في اليمن من أجل تحقيق الثراء والمنافع الشخصية والاستيلاء على موارد الدولة العامة والمحدودة.

تسبب عبد الملك الحوثي في تشكيل جهات قوة متنافسة، مؤمنة من جانب هياكل أمنية واستخباراتية منفصلة. ويعد ظهور وتناحر هذه القوى والقائم على أساس المصالح الاقتصادية أحد أهم معوقات السلام والجهود الدبلوماسية لحل الصراع في اليمن. وحتى الآن، لا يزال جيش الحوثي منيعاً في مقدمة جهات الاقتتال السياسي.

المسئول الأول عن الفظائع والانتهاكات الجسيمة لحقوق المدنيين:

- محمد بن سلمان، ولي العهد، ونائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع [الرياض، المملكة العربية السعودية]



بصفته وزيراً للدفاع منذ يناير 2015، يُعرف محمد بن سلمان على نطاق واسع بأنه أحد المهندسين الرئيسيين للتدخل الذي تقوده السعودية في اليمن؛ إذ يشرف على جميع القوات العسكرية السعودية، وفقاً لموقع وزارة الدفاع. ومنذ 26 مارس 2015، يقود محمد بن سلمان التحالف الدولي في عملية «عاصفة الحزم»، وهو التحالف الناشط في اليمن. وتبين مرارا وتكراراً أن العمليات العسكرية للتحالف الذي تقوده السعودية تنتهك الإجراءات الإنسانية الدولية، بما في ذلك الهجمات العشوائية بحق المدنيين التي قد تصل حد جرائم الحرب.

وفقاً لتقرير [مشروع بيانات اليمن](#) في مارس 2020، ارتكبت المملكة العربية السعودية هجمات عشوائية بحق المدنيين؛ إذ نفذ التحالف بقيادة السعودية ما بين 20.624 و58.487 غارة جوية منذ مارس 2015. مخلفاً أكثر من 18.413 مدنياً بين قتيل وجريح، بينهم 3.676 امرأة وطفل. 30% من هذه الغارات تقريبا استهدفت البنية التحتية المدنية مثل المنازل السكنية و**المستشفيات** والمدارس و**حفلات الزفاف** والمزارع ومخازن المواد الغذائية و**الحافلات المدرسية والأسواق** والمساجد والجسور والمصانع المدنية ومراكز الاحتجاز وإبار المياه. فريق خبراء الأمم المتحدة خلص في تقريره لعام 2021 إلى توافر أسباب للاعتقاد بأن أفرادا في التحالف، لا سيما من المملكة العربية السعودية، ربما شنوا غارات جوية في انتهاك لمبادئ التمييز والتناسب والحिطة، وهي أفعال قد تصل حد جرائم الحرب.

المتسبب الأكبر في المعاناة الإنسانية وعرقلة وصول المساعدات:

- هاني بن بريك، نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي [الإمارات العربية المتحدة]



تسبب تصعيد بن بريك للعنف في عدن في إصابة ومقتل مئات المدنيين، بالإضافة إلى معاناة آلاف آخرين إنسانياً. العواقب الوخيمة لأفعاله تمثلت في دورات العنف وعدم الاستقرار التي أثرت على العديد من المحافظات في الجنوب، بالإضافة إلى تفاقم الوضع الإنساني، والمساهمة في تجزئة اليمن، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على عملية السلام. هاني بن بريك هو نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، ويمارس سلطة مباشرة على قوات أمن المجلس الانتقالي، ومن بينها قوات الحزام الأمني. وبشكل شخصي، فضل بن بريك تصعيد العنف في عدن في 2019، الأمر الذي يحمله مسؤولية شخصية كبيرة عن دوامات العنف والأزمات الإنسانية التي أعقبت ذلك.

تصرفات هاني بن بريك تسببت في معاناة إنسانية كبيرة. وبحسب [مركز صنعاء](#)، أسفر تصعيد العنف، في عدن، في أغسطس 2019 عن عواقب وخيمة على المدنيين؛ إذ أسفر القتال في الفترة بين 7 و10 أغسطس عن مقتل 40 شخصاً على الأقل وإصابة 260 آخرين، غالبيتهم من المدنيين. كما تسبب القتال داخل عدن في تهديد المدنيين ومحاصرة 200.000 شخص دون ماء. يزعم أن مئات المدنيين الآخرين قتلوا أو أصيبوا في اشتباكات أثناء الأيام الأخيرة من شهر أغسطس 2019.

وبحسب [وكالة رويترز](#)، فقد تسبب الصراع السياسي المستمر بين حكومة هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي في انهيار الخدمات العامة في الجنوب، الأمر الذي أدى بدوره لحدوث مجز في الكهرباء والوصول إلى المياه، بالإضافة إلى إفقار كبير. وتسبب ذلك الانهيار في اندلاع احتجاجات عنيفة في عدن والمناطق المحيطة بها ضد الظروف المعيشية، الأمر الذي أسفر عن قتل وجرح المتظاهرين على أيدي قوات الأمن.

المسئول الأبرز عن الترح من اقتصاد الحرب:

- عبد ربه منصور هادي، رئيس اليمن [المملكة العربية السعودية]



عبد ربه منصور هادي هو سياسي يمني، ويشغل منصب رئيس اليمن منذ 2012. وبرغم عودته العلنية لكبح جماح الفساد المستشري، إلا أن فساد الحكومة اليمنية تعمق تحت إشرافه أثناء الفترة الانتقالية بعد 2011، وكان عاملاً مساهماً في اندلاع الحرب الأهلية في 2014 و2015. ومع بداية النزاع، تزايد الفساد من جانب المسؤولين الحكوميين اليمنيين في

القطاعين العسكري والمدني. كما استغل الرئيس هادي منصبه في الكسب غير المشروع، ودعم التبرج الشخصي لابنه من واردات الوقود. لذلك، قبل وأثناء النزاع الحالي، ساهم عبد ربه منصور في خلق الفساد وعززه، ما مكّنه من استخدام الموارد المالية والنشاط التجاري في اليمن لإرضاء نخبة صغيرة، وإطالة أمد الصراع المسلح.

بعد تولي هادي الرئاسة في عام 2012، «تحدث كثيراً هو والحكومة الانتقالية التي ترأسها عن الفساد. ورغم ذلك، استمر الفساد على نطاق واسع. إذ تسارعت مدفوعات المحسوبة، وزاد دعم الوقود للقطاع الخاص، وتم تبديد الأموال المخصصة للمساعدات الإنسانية والإغاثية التي تبرع بها المجتمع الدولي. وبينما تعهدت المملكة العربية السعودية بتحويل ملياري دولار، وتعهد قطر بـ350 مليون دولار لأغراض الرعاية الاجتماعية، لم يتلق المستفيدون المستهدفون هذه الأموال، كما «لم تكن هناك طريقة لتعقب أين ذهبت الأموال».

في 2020، وبعد خمس سنوات على اندلاع الصراع، احتل اليمن المرتبة 176 من أصل 180 على مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، فيما لم تتخذ حكومة الرئيس هادي أي تدابير جادة لمكافحة الفساد في زمن الحرب، بما في ذلك الفساد داخل الجيش، إذ يستفيد القادة من بيع الأسلحة والعتاد في السوق السوداء. كما تعرض البنك المركزي اليمني مراراً وتكراراً لاتهامات وتحقيقات في سلوك غير مشروع محتمل. في عام 2020، ذكر فريق خبراء الأمم المتحدة وجود سلسلة من معاملات الصرف الأجنبي للبنك المركزي اليمني في أواخر 2018 انتهت بخسائر للحكومة ومكاسب لمبادلات مالية «مختارة».

المفسد الأكثر تورطاً في جريمة تسليح أطراف الصراع:

- بوريس جونسون، رئيس وزراء المملكة المتحدة [لندن، المملكة المتحدة]



يأتي اختيار بوريس جونسون كممثل عن حكومة المملكة المتحدة، نظراً لدورها كأحد أهم الموردين الرئيسيين للأسلحة إلى المملكة العربية السعودية أثناء مشاركتها في الحرب في اليمن، وكذا للإمارات العربية وأعضاء آخرين في التحالف الذي تقوده السعودية. وقد استخدم التحالف هذه الأسلحة في استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، ما تسبب في حوادث قتل ودمار واسعة النطاق. فبينما تشارك إدارات حكومية ووزراء آخرين في قرارات ترخيص تصدير الأسلحة، وهم وزير الدولة للتجارة والصناعة، ووزير الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية، ووزير الدولة للدفاع، فإن رئيس الوزراء هو المسؤول في النهاية عن قرارات السياسة المتعلقة بصناعات الأسلحة، وهو المختص بالفصل في أي خلافات حول قرارات ترخيص التصدير بين الوزراء الآخرين. بوريس جونسون هو ثالث رئيس وزراء يتولى منصبه منذ بداية تدخل التحالف السعودي في اليمن، وواصل سياسات أسلافه. وبموجب منصبه فهو المسؤول عن استمرار هذه السياسات، كما أنه الشخص الذي يمتلك القدرة على اختيار سياسة مختلفة.¹

المسئول عن أفضع الجرائم بحق الأطفال في اليمن :

- محمد بن سلمان، ولي العهد، ونائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع [الرياض، المملكة العربية السعودية]

¹ للمزيد، يمكن الاطلاع على:

• حملة (CAAT) ضد تجارة الأسلحة، «أسلحة بريطانية إلى المملكة العربية السعودية»، آخر اطلاق 28 سبتمبر 2021:

<https://caat.org.uk/homepage/stop-arming-saudi-arabia/uk-arms-to-saudi-arabia>

• معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، قاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة، آخر اطلاق 15 مارس 2021:

<https://sipri.org/databases/armstransfers>

• وزارة التجارة الدولية في المملكة المتحدة، ضوابط التصدير الاستراتيجية: تقارير وإحصاءات، آخر اطلاق 12 أكتوبر 2021:

<https://www.exportcontroldb.trade.gov.uk/sdb2/fox/sdb/SDBHOME>

• حكومة المملكة المتحدة، «رخص التصدير العامة المفتوحة»، مايك لويس وكاثرين تمبلر، «موظفو المملكة المتحدة الذين يدعمون القوات المسلحة السعودية - المخاطر والمعرفة والمساءلة»، أبريل 2018، آخر اطلاق 31 ديسمبر 2020:

<https://www.mikelewisresearch.com/RSAfinal.pdf>. <https://www.gov.uk/government/collections/open-general-export-licences-ogels>



بدأ التدخل السعودي في اليمن في مارس 2015، بعد مرور شهرين على تولي محمد بن سلمان منصب وزير الدفاع ونائب ولي العهد. ولاحقاً في يونيو 2017 أصبح بن سلمان ولي العهد والنائب الأول لرئيس الوزراء. وانطلاقاً من منصبه، أشرف على سياسات وممارسات المملكة العربية السعودية في اليمن، الأمر الذي يوجب اعتباره في النهاية مسئولاً عن انتهاكات حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، يشير المحللون إلى أن محمد بن سلمان كان له دور فعال في تحويل الصراع الأهلي في اليمن إلى أزمة إقليمية.

تسببت [الغارات الجوية](#) بقيادة السعودية في انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال. ففي 2016، أصابت الغارات الجوية السعودية في منطقة حيدان الشمالية مدرسة، مما أسفر عن مقتل 10 طلاب وإصابة 28 آخرين. وفي 2018، استهدفت [غارة جوية](#) على سوق ضحيان المزدحم حافلة مدرسية، متسببة في مقتل 26 طفلاً وإصابة 19 آخرين. وفي عام 2019، أفاد [تقرير لقناة الجزيرة](#) أنه يتم تجنيد أطفال يمنيين للقتال عبر شبكات تهريب محلية على طول الحدود السعودية.

وبحسب فريق خبراء الأمم المتحدة البارزين في تقريره لعام 2021، إنه حقق في حالات أطفال تم تجنيدهم في اليمن وتدريبهم في السعودية واستخدامهم في الأعمال العدائية من جانب التحالف. وفي عام 2020، أفادت [منظمة العييل ضد العنف المسلح](#) أن الغارات الجوية التي تقودها السعودية هي السبب في غالبية أعمال العنف المتفجرة بحق الأطفال، حيث قتل 1.372 طفلاً وأصيب 916 آخرين بسبب الغارات الجوية منذ بداية النزاع. ووثقت [منظمة أنقذوا الأطفال](#) مقتل وتشويه 194 طفلاً على يد التحالف في 2020 فقط.

المسبب الأكبر في جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي:

- عبد الحكيم هاشم علي الخياوان، مدير مكتب الأمن والاستخبارات [صنعاء، اليمن]



منذ 2017، يتولى عبد الحكيم هاشم علي الخياواني مسؤولية الإشراف على انتهاكات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن، بالإضافة إلى دوره في تهيئة وتمكين مناخ يشجع على ارتكاب العنف الجنسي والجنساني. وبصفته عضواً حوثياً، وشغل منصب نائب وزير الداخلية خلال الفترة بين 2017 و2019، كان (الخياواني) مسئولاً عن العديد من مرافق الاحتجاز وقوات الأمن، بما في ذلك إدارة البحث الجنائي بصنعاء، والتي تقع تحت سلطة وزارة الداخلية. حالياً يشغل الخياواني منصب مدير جهاز الأمن والمخابرات، وهي وكالة الأمن والاستخبارات الجديدة، بعدما دمج سابقها، جهاز الأمن السياسي جهاز الأمن والمخابرات، في سبتمبر 2019.

[تقرير خبراء الأمم المتحدة](#) لعام 2020، ذكر أن الخياواني مرتبط بأفعال سلطان زين، مدير إدارة التحقيقات الجنائية بصنعاء آنذاك، في تعذيب ناشطة سياسية والحفاظ على «شبكة واسعة ضالعة في القمع السياسي تحت ستار الحد من الدعاية». ووثق التقرير «نمطاً متنامياً» لقمع النساء، اللائي تعرضن «للاعتقال، والاحتجاز، والضرب، والتعذيب / أو الاعتداء الجنسي بسبب انتماءهن السياسية أو مشاركتهن في الأنشطة السياسية أو الاحتجاجات العامة [و] التهديد بتهمة الدعاية أو الجريمة المنظمة حال استمرار أنشطتهن ضد الحوثيين». وأشار فريق الخبراء إلى أن الخياواني «شدد علانية على العلاقة القوية بين وزارة الداخلية والنيابة والسلطات القانونية في تنفيذ حملات القبض والاعتقالات».

المتورط الأبرز في تقويض الحق في حرية التعبير:

- مجاهد أحمد العمادي، القاضي ورئيس المحكمة الجنائية المتخصصة التي يديرها الحوثيون [صنعاء، اليمن].



العمادي يشغل منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس قاضي المحكمة العليا، الذي يشرف مباشرة على المحكمة الجزائية المتخصصة، وهو مسئول بشكل مباشر عن الانتهاكات التي ارتكبتها المحكمة. فنذ سيطرة الحوثيون على نظام العدالة في 2015، وظفوا بشكل تدريجي المحكمة الجزائية المتخصصة- التي يترأسها العمادي- لاستهداف المعارضين والمنتقدين، بما في ذلك تمكين العنف بحق الصحفيين،² والتوسع في جرائم القتل والمضايقة والإعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري والاعتداءات الجسدية والتهم الملققة دون محاسبة، فضلا عن التقييد غير المبرر للحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، وصولا للمحاكمات الجائرة والأحكام الانتقامية.

تم توظيف المحكمة الجزائية المتخصصة لترهيب ومعاقة اليمنيين الذين ينظر إليهم باعتبارهم معارضين. وفي 18 سبتمبر 2021، أعدمت المحكمة الجزائية المتخصصة التابعة لجماعة أنصار الله 9 مدنيين، على خلفية أحكام إعدام صادرة بحقهم في السنوات السابقة من جانب سلطة جنائيات أنصار الله.

كما وثق فريق خبراء الأمم المتحدة «حالات اختفاء واحتجاز تعسفي و/أو التعذيب بحق الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات الدينية»، بالإضافة إلى «الممارسات التي صممها أطراف النزاع لإسكات معارضتهم المتصورة أو لمعاقتهم على معتقداتهم الدينية، وإضفاء الشرعية على سلطتهم من خلال الترهيب».

المسئول عن الانتهاكات المرتكبة بحق طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين:

- شلال علي شابع، رئيس أمن عدن والقائد الأعلى في المجلس الانتقالي الجنوبي [عدن، اليمن]



² للاطلاع على قرار تشكيل المحكمة الجزائية المتخصصة في اليمن، انظر:

http://hrlibrary.umn.edu/arabic/Yemeni_Laws/Yemeni_Laws98.pf

للاطلاع على بعض الحالات:

<http://www.yagency.net/292463>

<http://www.alsyasiah.ye/87803>

<https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=73120>

<https://www.alayyam.info/news/8F1BAL16-CMCLU-6538>

<https://www.ansarollah.com/archives/389711>

<https://cihrs.org/violations-against-civilians-including-journalists-human-rights-defenders-and-ac>

[/ademics-in-yemen](#)

بصفته مديراً عاماً سابقاً لأمن عدن ولواءً ورئيساً لوحدة مكافحة الإرهاب في المجلس الانتقالي الجنوبي،³ يتحمل شلال علي شايح مسؤولية الإشراف والقيادة، عن الانتهاكات التي ترتكها القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، والمدعومة من الإمارات، في المنطقة الواقعة تحت نفوذ شركة الاتصالات السعودية والإمارات العربية المتحدة. وبموجب وظيفته، يعد ويعد الشايح مسئولاً أيضاً عن حملة الشرطة في 2019، والتي ارتكبت فيها القوات الخاضعة لإشرافه انتهاكات، وصلت حد أعمال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، بحق المهاجرين الذين يحاولون العبور عبر جنوب اليمن، على النحو الذي حدده فريق خبراء الأمم المتحدة في تقريرهم لعام 2020.

وبحسب تحقيق فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن اليمن، أشرف الشايح، في الفترة بين مارس ويونيو 2019، على حملة اعتقالات جماعية واحتجاز للمهاجرين الإثيوبيين في محافظتي لحج وعدن، وتدرعت الحملة بأغراض الأمن القومي في اجتياحها لأكثر من 5000 مهاجر بين «نساء وفتيات ورجال وفتيان».^{4 5}

المسئول الأكبر عن الإضرار بالبيئية:

• محمد علي الحوثي، الرئيس السابق للجنة الثورية الحوثية وعضو المجلس السياسي الأعلى للحوثيين [صنعاء، اليمن]



محمد علي الحوثي هو شخصية حوثية بارزة في صنعاء وابن عم زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي. سبق وترأس المجلس الثوري الأعلى، وحالياً هو عضو قيادي في المجلس السياسي الأعلى، يتنافس مع كبار المسؤولين السياسيين الحوثيين الآخرين للحفاظ على سلطته داخل الحكومة، كما ظهر أيضاً كمتحدث رسمي بارز.

وبهذه الصفة، مثل محمد علي الحوثي استجابة الحوثيين للكارثة البيئية المحتملة، الناتجة عن الاضمحلال والتمزق الوشيك لـ «FSO SAFER»، وهي ناقلة نفط قديمة ترسو قبالة ميناء رأس عيسى اليمني، وتحتوي على ما يقرب من مليون برميل نفط. وتحيط بالناقلة مخاطر عدة، فإما يتخلل ويتسرب النفط إلى البحر الأحمر، وأما تنفجر بسبب كمية المواد القابلة للاشتعال على متنها؛ وفي كلتا الحالتين، فإنه «مخاطر أكبر كارثة نفطية من صنع الإنسان تم تسجيلها على الإطلاق»، أكبر بأربع مرات من تسرب إكسون فالديز. وحال تسرب النفط أو انفجرت الناقلة، سيؤدي ذلك لتدمير الحياة البحرية القريبة، وتدمير الاقتصاد الساحلي لليمن، وإغلاق الوصول إلى الموانئ الغربية الرئيسية في اليمن، ومنع حركة المرور عبر البحر الأحمر لفترة زمنية غير محددة.

اختيار هؤلاء الأفراد كمفسدين للسلام في اليمن جاء بقرار من لجنة التحكيم المستقلة لحملة مفسدو السلام، ولا يعكس بالضرورة آراء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. ومع ذلك، يعتقد المركز أن جميع هؤلاء الأفراد يستحقون الإدانة والمساءلة لما لهم من دور في إدامة الصراع في اليمن وتفاقم معاناة الشعب اليمني وانتهاك القانون الدولي والمواثيق الدولية ذات الصلة.

³ في 29 مايو، عين رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيروس الزبيدي، شلال علي شايح قائداً لوحدة مكافحة الإرهاب ضمن قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، انظر: <https://stcaden.com/news/14826>

⁴ خطاب بتاريخ 25 يناير 2019، موجه من فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن إلى رئيس مجلس الأمن، 25 يناير 2019، انظر: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2019_83.pdf

⁵ «حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر 2014: النتائج التفصيلية لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن»، 29 سبتمبر 2020، انظر:

<https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/A-HRC-45-CRP.7.pdf>

